Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp

ورقة تحليل سياسات أمنية

# الأمن المائي والغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي: التحديات وآفاق التعاون

# Water and Food Security for Gulf Cooperation Council Countries: Challenges and Prospects for Cooperation

## المخرجات الرئيسة:

- تؤكد الدراسة وجودَ نقصٍ حادٍّ لدى دول مجلس التعاون في كميات المياه الصالحة للشرب وفي إنتاج الغذاء.
- تبين الدراسة أن هذا النقص يُشَكِّل مشكلة أمن وطني لدول مجلس التعاون كافة.
- تتطلب مواجهة المخاطر المترتبة على هذا النقص استجابات منسقة وجِدِّيَّة من قبل دول مجلس التعاون. ومن خلال التعاون الفعال والعمل المشترك بين الدول المعنية يمكن التغلب على حالة النقص المائي والغذائي، وتوفير الاحتياجات المتزايدة مستقبلًا.

## المستخلص

تُعتبر منطقة الخليج العربي من أفقر مناطق العالم في الموارد المائية المتجددة. وتُشَكِّلُ الأراضي الصحراوية حوالي 95% من مساحة الجزيرة العربية، في حين تعد كميات الأمطار السنوية من بين الأدنى عالميًّا؛ حيث تتراوح بين 50 و250 ملم سنويًّا. وهذا النقص الحاد في الموارد المائية يؤدي بشكل مباشر إلى نقصٍ في الإنتاج الغذائي. ونتيجة لذلك، تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على تحلية مياه البحر لتحقيق الأمن المائي، وعلى استيراد الغذاء لضمان الأمن الغذائي على المدى القصير والمتوسط. وبفضل الفوائض المالية الناتجة عن تصدير النفط والغاز، تمكنت هذه الدول من بناء محطات تحلية المياه واستيراد معظم احتياجاتها الغذائية، إضافة إلى توفير بنية تحتية للتخزين من أجل تعزيز الأمن المائي والغذائي مستقبلًا. ومع ذلك، فإن الاعتماد على هذه الحلول قد يواجه تحديات خطيرة على المدى البعيد؛

## Abstract

The Arab Gulf region is considered one of the world's most water-scarce regions in terms of renewable water resources. Arid or desertified lands constitute about 95% of the Arabian Peninsula, while annual rainfall amounts are among the lowest globally, ranging between 50 and 250 mm annually. This severe scarcity of water resources directly leads to a deficiency in food production. Consequently, the Gulf Cooperation Council (GCC) countries heavily rely on seawater desalination to achieve water security, and on food imports to ensure food security in the short and medium term. Thanks to financial surpluses from oil and gas exports, these countries have been able to build desalination plants and import most of their food needs, in addition to providing storage infrastructure to enhance water and food security in the future. However, dependence on these solutions may face serious challenges in the long run. International crises and fluctuations

1658-8886© 2025. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.

فالأزمات الدولية وتقلبات أسعار النفط والغاز تجعل الدول التي تعتمد بشكل أساسي على هذه الموارد معرضةً لمخاطر مالية، وهو ما قد يؤثر في قدرتها على تمويل مشاريع تحلية المياه. كما أن الاعتماد الكبير على استيراد الغذاء يجعلها عرضةً لانقطاع الإمدادات أو نقصها. لذلك فإن هذه الورقة تسعى إلى توضيح الوضع المائي والغذائي القائم لدول مجلس التعاون الخليجي، وتُقَدِّمُ عددًا من التوصيات التي من شأنها أن تسهم في الحد من مشاكل نقص الغذاء والماء في هذه الدول.

in oil and gas prices make countries that rely primarily on these resources vulnerable to financial risks, which may affect their ability to finance water desalination projects. Moreover, heavy reliance on food imports makes them susceptible to supply disruptions or shortages. Therefore, this paper seeks to clarify the existing water and food situation of the GCC countries and provides a number of recommendations that, as a whole, contribute to reducing the problems of food and water shortages in these countries.

**المقدمة**

تُواجِهُ دولُ مجلسِ التعاونِ الخليجيِّ تحدياتٍ مستقبليةً جَمَّةً، تتمحور حول نقص الموارد الحيوية من الماء والغذاء، وهو واقع يتفاقم نتيجة عوامل متعددة، منها: النمو السكاني السريع، وتقلص الرقعة الزراعية، والتدهور البيئي. وعلى الرغم من أن هذه الأزمة تحظى بأبعاد عالمية، فإن الخصائص المناخية والجغرافية للمنطقة (مثل: محدودية الأمطار، وطبيعتها الصحراوية، وغياب المصادر الطبيعية الدائمة للمياه كالأنهار والبحيرات) تجعلها أكثر عرضةً للتداعيات السلبية لهذه الظاهرة.

ونتيجة لذلك، اضطرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاعتماد الكبير على تقنيات تحلية المياه لتلبية احتياجاتها المائية، إضافة إلى اعتمادها شبه الكلي على استيراد الغذاء، وهو ما يعرضها لتحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية جسيمة. وفي ظل هذا السياق، تكتسب قضيتا الأمن المائي والأمن الغذائي أهميةً بالغةً؛ إذ إن مفهوم الأمن لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية فحسب، بل أصبح يشمل رفاهية الإنسان واستمرارية الخدمات الأساسية التي تسهم في تحسين جودة الحياة.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة حتى الآن لتفادي شبح الأزمة، فإن التحديات المستجدة، مثل: تغير المناخ وارتفاع معدلات النمو السكاني، قد تؤدي إلى تفاقم المشكلة مستقبلًا. وعلى صعيد السياسات، وبسبب الطلب المتزايد على الماء والغذاء والتهديدات الجسيمة التي يفرضها نقصهما، بذلت حكومات دول مجلس التعاون جهودًا حثيثةً لمواجهة هذه التحديات. إلا أن هذه الجهود اتسمت بطابعها الفردي؛ حيث قامت كل دولة بمبادراتها الخاصة دون تبني مشروع جماعي مشترك لمعالجة التهديدات المشتركة. كما أن أهمية الأمن الغذائي في دعم الاستقرار الإقليمي لم تَحْظَ بالاهتمام التعاوني الكافي على مستوى دول المجلس؛ إذ لم يتم تبني إستراتيجية موحدة للأمن الغذائي، بينما أُقِرَّت الإستراتيجية الموحدة للأمن المائي وخطتها التنفيذية عام 2012، إلا أنها لم تُنفذ على أرض الواقع، وذلك نتيجة لاختلاف الظروف المحلية والأولويات الوطنية بين الدول.

ويتضح من ذلك أن تحقيق أمن مائي وغذائي شامل ومستدام في دول مجلس التعاون الخليجي

لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تكاتف الجهود على المستويين الوطني والإقليمي، بما يضمن استمرارية هذه الموارد الحيوية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل. ومن الضروري في هذا السياق إضفاء البعد الأمني على قضيتي الغذاء والماء، باعتبارهما تهديدين إستراتيجيين يشكلان معضلةً حقيقيةً تستوجب التعامل معها بدرجةٍ من الجدية توازي مستوى التصدي للتحديات العسكرية، وذلك من خلال إنشاء مجمع أمني إقليمي متكامل.

وقد أدت جائحة كورونا إلى دفع دول مجلس التعاون الخليجي نحو تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي، وهو ما أسفر عن تشكيل مجمع أمني إقليمي ناجح يُعَدُّ تجربةً رائدةً يمكن الاستفادة منها وتطبيقها على قضية المياه، كإجراء استباقي لتفادي كارثة مائية محتملة. وبناءً على ذلك، توصي هذه الورقة بضرورة الاستفادة من هذه التجربة الناجحة لتوسيع نطاق التعاون الإقليمي؛ ليشمل الأمن المائي بنفس القدر من الاهتمام؛ إذ إن التعاون الإقليمي الفعَّال يُعتبر ركيزةً أساسيةً للتصدي للتحديات المشتركة وضمان استقرار وأمن المنطقة على المدى البعيد.

## تعريفات

### الأمن المائي

يشير الأمن المائي إلى حالة من التوازن المستدام بين العرض والطلب على المياه؛ حيث يتم توفير كميات كافية وبجودة مناسبة لتلبية احتياجات السكان الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى دعم الأنشطة الاقتصادية، والبيئية، والزراعية، والصناعية. ويعد الأمن المائي مؤشرًا على قدرة الدولة على إدارة مواردها المائية بشكل فعال وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

ويمكن قياس الأمن المائي استنادًا إلى معايير الأمم المتحدة؛ حيث يتحقق عندما يبلغ نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة المتجددة 1,000 متر مكعب أو أكثر.

### الأمن الغذائي

ووفقًا لتعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) عام 1996، يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بالقدرة المادية والاقتصادية للوصول إلى غذاءٍ كافٍ، وآمنٍ، ومغذٍ، يلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم من أجل حياة نشطة وصحية.

ويتم قياس الأمن الغذائي من خلال مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن مجموعة الإيكونوميست، الذي يعتمد على أربعة جوانب رئيسة:

1. **قدرة المستهلك على تحمل تكاليف الغذاء:**
   ويعني ذلك مدى قدرة الأفراد على شراء الغذاء بأسعار معقولة.
2. **توافر الغذاء:**
   يشمل توافر إمدادات غذائية كافية لتلبية احتياجات السكان.
3. **جودة وسلامة الغذاء:**
   مع التركيز على القيمة الغذائية وسلامة المنتجات الغذائية.
4. **استدامة مصادر الغذاء:**
   لضمان استمرار توافر الغذاء على المدى الطويل.

## الوضع الراهن للأمن المائي والغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي

### الأمن المائي

تواجه دول مجلس التعاون الخليجي أزمةَ شُحٍّ مائيٍّ حادةً تتفاقم مع النمو السكاني المتسارع والطلب المتزايد على الموارد المائية الشحيحة. ووفقًا لتقرير مركز الإحصاء الخليجي لعام 2022، بلغ العدد الإجمالي لسكان دول مجلس التعاون 55.9 مليون نسمة، مقارنة بـ 40 مليون نسمة في عام 2010، وهو ما يعكس معدل نمو سنوي بلغ 2.83% خلال هذه الفترة. ويُعزى هذا النمو إلى عوامل عدة، أبرزها الهجرة، التي أسهمت في زيادة عدد السكان بشكل كبير.

وتمثل السعودية وحدها نحو 57% من سكان دول مجلس التعاون الخليجي بعدد سكان بلغ 32.2 مليون نسمة، تليها الإمارات (9.6 مليون)، وسلطنة عمان (4.9 مليون)، والكويت (4.8 مليون)، وقطر (2.9 مليون)، وأخيرًا البحرين (1.5 مليون). وهذا التزايد السكاني، المصحوب بتوسع عمراني وصناعي كبير، يضع ضغطًا هائلًا على الموارد المائية المتوافرة، خاصة في ظل غياب مصادر مائية متجددة كالأنهار أو البحيرات الدائمة في معظم دول الخليج.

وفي الوقت الذي يُعَدُّ فيه نصيب الفرد من المياه في دول مجلس التعاون الخليجي من أدنى المعدلات على مستوى العالم، فإن استهلاك المياه فيها يُصنَّف من بين الأعلى عالميًّا (الجدول رقم 1)، ويعود ذلك إلى الاعتماد الكبير على تحلية المياه لتغطية الاحتياجات اليومية، بالإضافة إلى أنماط استهلاك غير مستدامة في قطاعات الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي.

وهذا الوضع يجعل من الأمن المائي في المنطقة قضيةً حيويةً تتطلب حلولًا شاملةً ومستدامةً. فاستمرار الاعتماد على تحلية المياه فقط دون تحسين إدارة الطلب على الموارد المتاحة قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة، خصوصًا مع التحديات المتزايدة التي يفرضها تغير المناخ وتزايد استهلاك المياه.

**الجدول رقم (1): نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة في دول مجلس التعاون الخليجي**

| الدولة | حصة الفرد من المياه العذبة (مترًا مكعبًا سنويًّا) | معدل الاستهلاك اليومي | المتوسط العالمي لنصيب الفرد السنوي (وفقًا للأمم المتحدة)* |
|---|---|---|---|
| عُمان | 36.5 م$^3$ | 100 لتر | 6000 م$^3$ |
| السعودية | 96.7 م$^3$ | 265 لترًا | |
| الإمارات | 109 م$^3$ | 300 لتر | |
| الكويت | 120 م$^3$ | 330 لترًا | |
| البحرين | 160 م$^3$ | 440 لترًا | |
| قطر | 171 م$^3$ | 470 لترًا | |

* طبقًا لمعايير الأمم المتحدة، فإن الأمن المائي يتحقق عندما يكون نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة من المصادر المتجددة 1000م3. ويتحقق الفقر المائي إذا كان نصيب الفرد أقل من 500م3.

وبحسب البيانات الدولية، تُصنف دول مجلس التعاون الخليجي ضمن أفقر دول العالم مائيًّا؛ إذ تقل حصة الفرد من المياه المتجددة عن 100 متر مكعب سنويًّا، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 6000 متر مكعب للفرد سنويًّا. وهذا يعني أن نصيب الفرد في هذه الدول لا يتجاوز 2% من المتوسط العالمي، وهو ما يضعها تحت خط الفقر المائي المدقع البالغ 500 متر مكعب سنويًّا (زُباري، 2023).

ووفقًا لتقرير منظمة اليونيسف (2021)، فإن 11 دولة من أصل 17 دولة تعاني من الإجهاد المائي عالميًّا تقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من بينها السعودية، والإمارات، والبحرين، والكويت، وسلطنة عُمان، وقطر (UNICEF, 2021). وقد صُنفت المملكة العربية السعودية كواحدة من أكثر دول العالم ندرة في المياه؛ حيث يبلغ نصيب الفرد من المياه في المملكة 96.7 مترًا مكعبًا سنويًّا فقط، في حين أن مستوى ندرة المياه العالمي هو 500 متر مكعب للفرد (The Borgen Project , 2020).

وتواجه الإمارات العربية المتحدة تحديًا آخر يتمثل في الانخفاض المستمر لمستوى المياه الجوفية بمعدل متر واحد سنويًّا على مدى الثلاثين عامًا الماضية، وهو ما يهدد استدامة هذه الموارد، ويتوقع الخبراء نفادها خلال الخمسين عامًا المقبلة إذا استمرت معدلات الاستهلاك الحالية (مؤسسة عبداللطيف جميل، 2020).

وعلى الرغم من هذا الشح المائي الحاد، فإن دول الخليج تسجل أحد أعلى معدلات استهلاك المياه عالميًّا. ويتجاوز متوسط استهلاك الفرد اليومي 500 لتر مكعب، وهو رقم يفوق بكثير الاستهلاك في دول ذات مستويات دخل مماثلة، مثل ألمانيا؛ حيث يبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للفرد 120 لترًا مكعبًا فقط (الكوفلي، 2024).

وهذا الاستهلاك المفرط، إلى جانب ندرة الموارد المائية الطبيعية، يهدد باستنزاف سريع للمخزون المائي المحدود. إن استمرار هذه المعدلات المرتفعة دون تحسين إدارة الطلب أو تبني إستراتيجيات مستدامة يُنذر بتفاقم الأزمة المائية في دول الخليج.

وبالإضافة إلى هذه المعطيات، تتفاقم التحديات المستقبلية للأمن المائي بفعل تزايد الطلب نتيجة النمو السكاني السريع والتوسع العمراني. ووفقًا لتقرير صادر عن مجموعة أورينت بلانيت (OPG)، من المتوقع أن يصل عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي إلى 57 مليون نسمة بحلول عام 2025، و71 مليونًا بحلول عام 2050. ومع هذه الزيادة السكانية، سيصل متوسط الاستهلاك المستقبلي للمياه إلى 33 مليون متر مكعب (MCM) بحلول عام 2050، في حين أن سعة التخزين المستقبلية المتوقعة لا تتجاوز 25 مليون متر مكعب. وهذا يعني أن المنطقة ستحتاج إلى زيادة مواردها المائية بنسبة 77% لتلبية الطلب المتزايد (Orient Planet Group, 2020) (Froilan Malit, 2018).

إن التبعات الاقتصادية والاجتماعية لهذا الوضع خطيرة للغاية. فوفقًا لتقديرات البنك الدولي، قد تؤدي ندرة المياه إلى خسائر اقتصادية تصل إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول في العقود الثلاثة المقبلة. ولا تقتصر الآثار السلبية على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تشمل جوانب اجتماعية وسياسية أيضًا، مثل: ارتفاع أسعار المواد الغذائية وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية.

وعلى المستوى الأمني، يُعتبر شح المياه من أخطر التحديات المستقبلية التي قد تؤدي إلى زيادة التوترات الإقليمية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث تعتمد العديد من الدول على الموارد المائية المشتركة. ومع تزايد المنافسة على هذه الموارد، تزداد احتمالات نشوب نزاعات حولها، وهو ما يهدد استقرار المنطقة. ولذا، فإن الحاجة إلى تبني سياسات فعالة لإدارة الموارد المائية وإستراتيجيات إقليمية مشتركة أصبحت ضرورةً ملحةً لضمان استدامة الموارد المائية وحماية الأمن المائي على المدى البعيد.

**الأمن الغذائي**

تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على استيراد الغذاء لتلبية احتياجاتها الأساسية؛ حيث تستورد ما بين 80% إلى 90% من إجمالي استهلاكها الغذائي (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022). ويرجع ذلك إلى عدة عوامل جغرافية ومناخية، أبرزها قلة الموارد المائية وشح الأراضي الصالحة للزراعة، وهو ما يجعل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي شبه مستحيل. وفي المقابل، استطاعت هذه الدول استغلال قوتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية، خصوصًا النفط والغاز، لضمان تأمين الغذاء من الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في الحفاظ على توافر الغذاء وجودته، فإن هذا النموذج يجعلها عرضةً للتقلبات في العرض والطلب العالمي. فقد كشفت الأزمات العالمية الأخيرة نقاطَ ضعفٍ هيكليةً في منظومة الأمن الغذائي الخليجي، لا سيما جائحة كوفيد-19 وانهيار أسواق النفط، اللتين شكَّلتا صدمة مزدوجة. وعلى الرغم من هذه التحديات، تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من امتصاص آثار الأزمة بفضل اعتمادها على الاحتياطي الإستراتيجي الغذائي وارتفاع متوسط دخل الفرد الخليجي، وهو ما أسهم في الحفاظ على استقرار الإمدادات الغذائية (صدفة، 2021).

إلا أن الأزمة الروسية-الأوكرانية جاءت لتضيف بعدًا جديدًا للتحديات التي تواجه الأمن الغذائي في المنطقة. وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا، وهو ما جعل الصراع بين هاتين الدولتين يؤثر بشكل مباشر في الأمن الغذائي الإقليمي. فقد شهدت الأسواق العالمية ارتفاعًا في أسعار القمح بأكثر من 40%، وهو ما زاد من الضغوط على الدول المستوردة. كما دفعت هذه الأزمة بعض الدول الكبرى المصدرة للقمح، مثل الهند، إلى فرض قيود على التصدير لحماية أسواقها المحلية (The Guardian, 2022).

ووفقًا لتقارير مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادر عن مجموعة الإيكونوميست، الذي يقيس الأمن الغذائي استنادًا إلى أربعة محاور رئيسة (قدرة المستهلك على تحمل تكاليف الغذاء، وتوافر الغذاء، وجودة وسلامة الغذاء، واستدامة مصادر الغذاء)، أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي أداءً متفاوتًا في هذه الجوانب، وهو ما يعكس نقاط القوة والضعف في منظومة الأمن الغذائي الإقليمي (الجدول رقم2) (Global food security index 2019).

**الجدول رقم (2): ترتيب دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشر الأمن الغذائي (2019، 2020، 2022)**

| الدولة | 2019 | 2020 | 2022 |
|---|---|---|---|
| عُمان | 46 | 34 | 35 |
| السعودية | 30 | 38 | 41 |
| الإمارات | 21 | 42 | 23 |
| الكويت | 27 | 33 | 50 |
| البحرين | 50 | 49 | 38 |
| قطر | 13 | 37 | 30 |

تُظهر بيانات مؤشر الأمن الغذائي العالمي خلال الأعوام 2019 و2020 و2022 تباينًا في أداء دول مجلس التعاون الخليجي في قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي، وهو ما يعكس مدى تأثر هذه الدول بالمتغيرات العالمية والإقليمية، لا سيما الأزمات المفاجئة مثل جائحة كوفيد-19.

وفي عام 2019، أظهرت دول مجلس التعاون الخليجي مراتب متقدمة نسبيًّا في المؤشر؛ حيث تصدرت قطر القائمة الخليجية باحتلالها المرتبة 13 عالميًّا، تلتها الإمارات في المرتبة 21، وجاءت الكويت في المرتبة 27، والسعودية في المرتبة 30. وقد عكست هذه النتائج آنذاك استقرار سلاسل الإمداد الغذائي وقوة الاحتياطي الإستراتيجي في المنطقة (Global food security index 2019).

وفي عام 2020، أدى تفشي جائحة كوفيد-19 إلى اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد العالمية، بالإضافة إلى تبني عدد من الدول المصدرة للغذاء سياسات تقيد التصدير لضمان اكتفائها الذاتي، وهو ما أثر سلبًا في دول الخليج. وتراجعت السعودية إلى المرتبة 38 وقطر إلى المرتبة 37، في حين هبطت الإمارات إلى المرتبة 42. وعلى الرغم من هذا التراجع، سجلت سلطنة عمان والبحرين تقدمًا طفيفًا؛ حيث جاءتا في المرتبتين 34 و49 على التوالي، بفضل إستراتيجيات مرنة لتحسين المخزون الغذائي وتقليل الاعتماد على واردات محددة (Global food security index 2020).

وفي عام 2022، استمرت مؤشرات الأمن الغذائي في التذبذب نتيجة التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، مثل الأزمة الروسية-الأوكرانية، التي أثرت في إمدادات القمح العالمية. وتراجعت السعودية إلى المرتبة 41، في حين انخفضت الكويت بشكل ملحوظ إلى المرتبة 50. وفي المقابل، شهدت قطر والإمارات تقدمًا لافتًا؛ حيث ارتقت قطر إلى المرتبة 30 والإمارات إلى المرتبة 23، وهو ما يعكس تحسنًا في سياسات تنويع مصادر الاستيراد والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية. كذلك تقدمت

سلطنة عمان والبحرين إلى المرتبتين 35 و38 على التوالي، ما يدل على نجاح هذه الدول في تعزيز مرونة منظومتها الغذائية (Global food security index 2022).

ويعكس هذا المؤشر واقعًا مركبًا؛ فمن جهة، تبدي دول مجلس التعاون الخليجي مرونةً وقدرةً على التكيف مع الأزمات العالمية، ومن جهة أخرى، يظل الاعتماد الكبير على الاستيراد والتقلبات العالمية في أسعار الغذاء والقيود التجارية عوامل تهدد استدامة أمنها الغذائي على المدى البعيد.

ويمثل الهدر الغذائي تحديًا جوهريًّا للأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث يصنَّف ضمن أبرز المخاطر التي تهدد استدامة الموارد الغذائية. ووفقًا لبيانات (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022) تعد هذه الدول من بين الأكثر فقدًا للأغذية على طول سلسلة الإمداد الغذائي، من الإنتاج حتى التوزيع، وذلك قبل أن يصل الغذاء إلى المستهلك النهائي.

ويشير تقرير مؤشر نفايات الأغذية لبرنامج الأمم المتحدة (2021-2024) إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تأتي ضمن أعلى الدول في العالم من حيث حجم هدر الطعام للفرد الواحد سنويًّا (United Nations Environment Programme, 2024). وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم3 إلى أن سكان هذه الدول يفقدون كميات كبيرة من الطعام، وهو ما ينعكس بشكل سلبي على الأمن الغذائي والبيئة على حد سواء.

**الجدول رقم (3): متوسط هدر الطعام للفرد سنويًّا في دول مجلس التعاون الخليجي**

| الدولة | 2019 | 2020 |
|---|---|---|
| البحرين | 132 كجم | 132 كجم |
| السعودية | 105 كجم | 105 كجم |
| الكويت | 95 كجم | 99 كجم |
| الإمارات | 95 كجم | 99 كجم |
| عمان | 95 كجم | 99 كجم |
| قطر | 95 كجم | 93 كجم |

**التوصيات**

1. **تعزيز التعاون الإقليمي وصياغة إستراتيجيات خليجية موحدة للتعامل مع ندرة المياه واستيراد الغذاء**

يمكن أن تؤدي المملكة العربية السعودية دورًا محوريًّا في ربط الدول الخليجية بريًّا. وبما أن المملكة هي حلقة وصل جغرافية لجميع دول المجلس، يمكنها أن تصبح مركزًا لإدارة مجمع أمني إقليمي يسهم في تحقيق إستراتيجيات متكاملة بين الدول الأعضاء. وهذا المركز سيكون قادرًا على تطوير تقنيات وتقاسم الموارد لحل التحديات المائية والغذائية. وتفعيل هذه الإستراتيجية يعزز التعاون بشكل يتعدى الحدود التقليدية، ويؤدي إلى رفع مستوى الاستجابة لأزمات من قبيل جائحة كورونا.

2. **بناء إستراتيجية موحدة للأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي**

من خلال تنسيق الجهود بين الوزارات المتخصصة في الزراعة والتجارة في دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن تطوير إستراتيجية مشتركة تركز على تقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي. ويشمل ذلك رفع كفاءة سلاسل الإمداد وتعزيز الأنظمة اللوجستية لتوزيع الغذاء بشكل مرن وأكثر استدامة. وهذه المبادرة ستكون حاسمة في الحد من التقلبات في أسواق الغذاء العالمية، وضمان استقرار توافر المواد الغذائية الأساسية في المنطقة.

3. **تنفيذ الإستراتيجية الموحدة للأمن المائي لدول مجلس التعاون الخليجي**

من أجل تحقيق الأمن المائي يتطلب تنفيذ حلول شاملة تتضمن تعزيز قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تحلية المياه باستخدام تقنيات أكثر كفاءة وأقل تكلفة. كما يجب أن يتم تحسين إدارة المياه الجوفية والاستفادة من الموارد المتجددة، مثل: مياه الصرف الصحي المعالجة. ومن خلال التنسيق بين الدول، يمكن نشر هذه التقنيات بشكل مشترك وتقليل تكاليفها، وهو ما يسهم في الحفاظ على استدامة موارد المياه لفترة أطول.

4. **إنشاء مخزون إستراتيجي غذائي موحد لدول مجلس التعاون الخليجي**

لتأمين الأمن الغذائي في الأوقات الطارئة أو الأزمات، يمكن إنشاء مخزون غذائي مشترك يتضمن المواد الغذائية الأساسية. وسيؤدي ذلك إلى تقليل الاعتماد على الأسواق العالمية المتقلبة، وهو ما يعزز قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على توفير الغذاء في حالات الطوارئ أو النزاعات الدولية. ومن خلال التعاون بين الدول، يمكن تحديد أولويات التخزين وتوزيع الموارد بشكل عادل وفعال.

5. **بناء الوعي الوطني في مجال الهدر الغذائي**

يتطلب الحد من الهدر الغذائي حملات توعية واسعة على المستوى المجتمعي. ومن خلال العمل مع وزارة التربية والتعليم ووسائل الإعلام، يمكن زيادة الوعي لدى المواطنين حول أهمية الاستخدام

الأمثل للموارد الغذائية. ويمكن أن تركز هذه الحملات على تحسين سلوكيات الاستهلاك في المنازل، وكذلك في المؤسسات التجارية، مما يساعد على تقليل الفاقد من الطعام الذي له تأثير سلبي في الأمن الغذائي وفي البيئة.

## المراجع

### المراجع العربية:


زُباري، وليد. (أكتوبر، 2023). تحديات إدارة الموارد المائية في دول مجلس التعاون الخليجي. تم الاسترداد من صحيفة الشرق الأوسط: https://aawsat.com/%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9/4605341-%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA

صدفة، محمد محمود. (2021). الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال جائحة كوفيد: تقييم الجهود وبدائل السياسات. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - أوراق السياسات الأمنية.

الكوقلي، صفاء الطيب. (مارس، 2024). من الندرة إلى الاستدامة: مسيرة دول الخليج نحو تحقيق الأمن المائي. تم الاسترداد من البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/opinion/2024/03/26/from-scarcity-to-sustainability-the-gcc-s-journey-towards-water-security

مؤسسة عبد اللطيف جميل. (2020). تعطش للاستثمار: حلول لتحديات المياه في الشرق الأوسط. تم الاسترداد من شركة عبد اللطيف جميل: https://alj.com/ar/perspective/thirst-for-investment-/solving-the-middle-easts-water-challenges

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (2022). الأزمات والمخاطر العالمية المعاصرة وأثرها على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون 2022م. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.


### ثانيًا: المراجع الأجنبية:


Froilan Malit, J. G. (2018). Labour Migration, Skills Development and the Future of Work in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries. Retrieved from Research Gate: https://www.researchgate.net/figure/Projected-Population-Growth-Rate-2016-2030-for-the-GCC-Countries_fig3_323321589

Orient Planet Group. (2020). GCC doubling efforts to conserve water amid rising demand brought forth by population and economic growth. Retrieved from https://orientplanet.com/PressReleasesWM.html

The Borgen Project . (2020). Water Crisis in Saudi Arabia. Retrieved from The Borgen Project : https://borgenproject.org/water-crisis-in-saudi-arabia/

The Guardian. (2022). India bans all wheat exports over food security risk. Retrieved from The Guardian: https://www.theguardian.com/world/2022/may/14/india-bans-all-wheat-exports-food-security-risk

UNICEF (2021). One in five children globally does not have enough water to meet their everyday needs. UNICEF

United Nations Environment Programme. (2024). Food Waste Index Report 2024. Think Eat Save: Tracking Progress to Halve Global Food Waste. Retrieved from United Nations Environment Programme: https://wedocs.unep.org/20.500.11822/45230

Received 18 Feb. 2025; Accepted 07 Apr. 2025; Available online 26 May 2025

**مركز البحوث الأمنية**
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض، المملكة العربية السعودية

Security Research Center
*Naif Arab University for Security Sciences*
*Riyadh, Saudi Arabia*

**الكلمات المفتاحية:** الأمن المائي، الأمن الغذائي، تحلية المياه، الإنتاج الغذائي، دول مجلس التعاون الخليجي.

**Keywords:** water security, food security, water desalination, food production, Gulf Cooperation Council (GCC) countries.

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: Security Research Center
Email: srcenter@nauss.edu.sa
doi: 10.26735/VWWE2766